ما اتلفته نهارا دون الليل اتباعا لمعنى الخبر والعادة
ومن ذلك يوخذ ما بحثه البلقيني انه لو جرت
عادة بحفظها ليلا ونهارا ضمن مرسلها ما اتلفته
مطلقا تتمة يستثنى من الدواب الحمام
وغيرها من الطيور فلا ضمان باتلافها مطلقا كما حكاه
في اصل الروضة عن ابن الصباغ وعلله بان العادة
ارسالها ويدخل في ذلك النحل وقد افتى البلقيني في
نحل الانسان قتل حملا لاخر بعدم الضمان وعلله بان
صاحب النحل لا يمكنه ضبطه والتقصير من صاحب الحمل
ولو اتلفت الهرة طيرا او طعاما او غيره ان عهد ذلك
منها ضمن مالكها او صاحبها الذي يأويها ما اتلفته
ليلا كان او نهارا وكذا كل حيوان مولع بالتعدي كالجمل
والحمار اللذين عرف بعقر الدواب واتلافها اما اذا
لم يعهد منها اتلاف ما ذكر فلا ضمان لان العادة حفظ
ما ذكر عنها لا ربطها فائدة سئل القفال عن
حبس الطيور لاقتناص لسماع اصواتها وغير ذلك
فاجاب بالجواز اذا تعهدها مالكها بما تحتاج اليه
كالبهيمة تربط ولو كان بلاده كلب عقور او دابة
جموح ودخلها شخص باذنه ولم يعلمه بالحال
فعضها الكلب او رمحته الدابة ضمن وان كان الداخل
بصيرا او دخلها بلا اذن او اعلمه بالحال فلا ضمان

ريح شديد ونحوه الخامسة لو كان مع الدواب راع
فهاجت ريح واظلم النهار فتفرقت الدواب فوقعت
في زرع فافسدته فلا ضمان على الراعي في الاظهر
للغلبة كما لو ند بعيره او انفلتت دابته من يده
فافسدت شيا بخلاف ما لو تفرقت الغنم لنومه فيضمن
ولو انتفح ميت فتكسر بسببه شيء لم يضمنه بخلاف
طفل سقط على شيء لان له فعلا بخلاف الميت ولو
مالت دابة او راثت بمثلثة بطريق ولو وافقة
فتلف به نفس او مال فلا ضمان كما في المنهاج
كاصله لان الطريق لا يخلو عن ذلك والمنع من يعلم
الطريق لا سبيل اليه وهذا هو المعتمد وان نازع
في ذلك المتاخرون وانما يضمن صاحب الدابة
ما اتلفته دابته اذا لم يقصر صاحب المال فيه فان
قصر بان وضع المال بطريق او عرضه للدابة فلا
يضمنه لانه المضيع لماله وان كانت الدابة وصاحبها
فاتلفت زرعا او غيره نهارا لم يضمن صاحبها او
ليلا ضمن لتقصيره بارسالها ليلا بخلافه نهارا للخبر
الصحيح في ذلك رواه ابو داود وغيره وهو على
وفق العادة في حفظ الزرع ونحوه نهارا والدابة
ليلا ولو تعود اهل البلد ارسال الدواب او حفظ
الزرع ليلا دون النهار انعكس الحكم فيضمن مرسلها

ما اتلفته